وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

الأمن السيبر اني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية

Cybersecurity and Its Relationship with National Security: An Analytical Study

م.د. حوراء رشيد مهدي

Dr. Houraa Rasheed Mahdi

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Dr.hawraaleasry@uomustansiriyah.edu.iq

07735375320

الملخص

نظرًا للتحديات الرقمية المتسارعة جاءت فكرة البحث، إذ باتت الهجمات السيبرانية تشكّل تهديدًا حقيقيًا، يطال البنية التحتية الحيوية، والمؤسسات الحكومية، والاقتصاد الوطني، فضلًا عن تأثيرها الواضح في الاستقرار السياسي، والاجتماعي، للدول، لذلك فإنَّ فهم العلاقة بين الأمن السيبراني، والأمن القومي، يمثل ضرورة استراتيجية لتعزيز سياسات الحماية الوطنية، وتطوير آليات الردع، والتصدي لهذه المخاطر؛ وعليه تناول البحث العلاقة بين الأمن السيبراني، والأمن القومي، في العصر الرقمي، إذ أصبح الأمن السيبراني أحد الأعمدة الأساسية، للحفاظ على سيادة الدولة، واستقرارها، عندما استعرض تطور مفهوم الأمن القومي مع دخول التكنولوجيا الرقمية، ثم يتناول ماهية الأمن السيبراني، وأبعاده التقنية، والتنظيمية، ليصل إلى تحليل طبيعة العلاقة المتشابكة بين المفهومين (القومي، والسيبراني)، من حيث التهديدات، والاستراتيجيات، بعد أن توصلت الباحثة إلى أنَّ الأمن السيبراني، أصبح عنصرًا لا يمكن تغافلهُ في منظومة الأمن القومي الحديث، وأنَّ تعزيز القدرات السيبرانية هو الضامن الأساسي، للحفاظ على الأمن القومي (الوطني)، في ظل المخاطر، والتحديات الرقمية، والتكنولوجيا المتزايدة.

الكلمات المفتاحية: الأمن السيبراني، القدرات السيبرانية، التحديات الرقمية، الفضاء السيبراني، الأمن القومي، التهديدات السيبرانية.

Abstract

Given the accelerating digital challenges, this study emerged in response to the growing threat of cyberattacks, which target critical infrastructure, government institutions, and the national economy, while also impacting political and social stability. Understanding the relationship between cybersecurity and national security has thus become a strategic necessity to enhance national protection policies and develop effective deterrence and response mechanisms. This research examines the link between cybersecurity and national security in the digital age, highlighting cybersecurity as a fundamental pillar for preserving state sovereignty and stability. The study reviews the evolution of the concept of national security in the context of digital technology, explores the nature of cybersecurity and its technical and organizational dimensions, and analyzes the intertwined relationship between the two concepts in terms of threats and strategies. The study concludes that cybersecurity has become an indispensable component of modern national security, and that strengthening cyber capabilities is essential for safeguarding national security amid increasing digital risks and technological challenges.

Keywords: Cybersecurity, Cyber Capabilities, Digital Challenges, Cyberspace, National Security, Cyber Threats.

المقدمة

في العصر الرقمي الحديث، أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد، والدول، على السواء، إذ تعتمد المؤسسات الحكومية، والمنشآت الحيوية، والأنظمة المالية، وحتى الأنشطة العسكرية، اعتمادًا كبيرًا، ومتزايدًا، على شبكات الحاسوب، والإنترنت. وعلى الرغم ممَّا يوفرهُ هذا الاعتماد، من مزايا هائلة في الكفاءة، وسرعة الاتصال، فإنَّهُ قد كشف عن نوع جديد من التهديدات يعرف بالتهديدات السيبرانية، ولقد بات الأمن السيبراني يتجاوز كونه مسألة تقنية تخص خبراء الحاسوب، ليصبح عنصرًا استراتيجيًا يدخل في صلب مفهوم الأمن القومي.

لقد أصبح من الممكن اليوم أن يتم استهداف دولة كاملة، عن طريق هجوم إلكتروني يعطل شبكات الكهرباء، أو يشلَ حركة المرور، أو يسرق معلومات استخباراتية حساسة، من دون إطلاق رصاصة واحدة، وهذا ما يجعل الفضاء السيبراني ساحة حرب جديدة، لا تقل خطورة عن ميادين القتال التقليدية؛ لكون الدول لم تعد تواجه تهديدات من جيوش نظامية فحسب، بل من مجموعة أشخاص يعرفون بـ (الهاكرز)، فضلًا عن تنظيمات إلكترونية، وأطراف دولية، تعتمد على الحروب غير التقليدية لإضعاف خصومها.

وعليه لا نغالي إن قلنا: إنَّ الأمن السيبراني قد أصبح جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي، وحمايتهُ تعني حماية السيادة الوطنية، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، وحتى الاقتصادي، لذلك تسعى الدول إلى تطوير قدراتها في هذا المجال، عن طريق سنّ التشريعات الخاصة بالأمن السيبراني، وتدريب الملاكات البشرية المتخصصة، والأهم من ذلك تعزيز التعاون الإقليمي، والدولي، لمكافحة هذا النوع من الجرائم.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على تطور مفهوم الأمن القومي، في ظلّ التحول الرقمي، ويقدم دراسة تحليلية متعمقة لمفهوم الأمن السيبراني، وأبعاده المتعددة، مع التركيز في طبيعة العلاقة المتشابكة بين الأمن السيبراني، والأمن القومي، إذ أصبح من الواضح أنَّ الأمن السيبراني، يشكّل أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها منظومة الأمن الوطني، ولا يمكن فصل السياسات الأمنية الوطنية، عن خطط الحماية الرقمية، واستراتيجياتها.

إشكالية البحث

نظرًا للتطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، وانتشار الفضاء السيبراني، تواجه الدول تهديدات جديدة تتجاوز الحروب التقليدية، لتشمل هجمات إلكترونية تستهدف البنية التحتية الحيوية، والمؤسسات المحلية (الوطنية). وفي ظلّ هذا التحول تظهر لنا إشكالية رئيسة تتمثل بـ:

1- كيف تؤثر التهديدات السيبرانية في الأمن القومي؟
2- ما طبيعة العلاقة بين الأمن السيبراني، والأمن القومي، في العصر الرقمي؟
3- هل من الممكن وضع استراتيجية وطنية فعَّالة، تحمي الأمن القومي من المخاطر السيبرانية المتزايدة، وتطويرها؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أنَّ الأمن السيبراني يشكل بعدًا جوهريًا، ومتكاملًا، ضمن منظومة الأمن القومي، وأنَّ تعزيز القدرات السيبرانية، واستراتيجيات الحماية الرقمية، يمثلان عنصرين أساسيين للحفاظ على استقرار الدولة، وسيادتها، في العصر الرقمي، على اعتبار أنَّ الأمن السيبراني هو امتداد طبيعي للأمن القومي.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي، عن طريق استعراض النظريات، والأدبيات المتعلقة بالأمن القومي، والأمن السيبراني، وتحليلهما.

هيكلية البحث

استند البحث في بنائه إلى مبحثين أساسيين، تناول المبحث الأول تطور مفهوم الأمن القومي في العصر الرقمي، في حين تناول المبحث الثاني ماهية الأمن السيبراني، وأبعادهُ، ثمَّ عرجنا على معرفة طبيعة العلاقة بين الأمن السيبراني، والأمن القومي، مع الوقوف على طبيعة الاستراتيجية العراقية للأمن السيبراني، فضلًا عن الخاتمة، والتوصيات، التي توصلت إليها الباحثة عن طريق البحث، والدراسة.

المبحث الأول

تطور مفهوم الأمن القومي في العصر الرقمي

شهد مفهوم الأمن القومي تحولات جوهرية في العصر التقني الجديد، بسبب التغيُّرات المتسارعة في البيئة التكنولوجية العالمية، فبعد أن كان التركيز منصبًا على حماية الحدود الجغرافية، والمصالح العسكرية، والسيادة الوطنية للبلد، أصبح الأمن السيبراني، والمعلوماتي، أحد الأعمدة الأساسية للأمن القومي الحديث، فضلًا عن ارتباطه الوثيق بالتقدم التكنولوجي، والقدرة على مواجهة التهديدات غير التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

عندما نريد تحديد مفهوم الأمن القومي، نلاحظ سيطرة الفكر الواقعي على دراسته، ومفاهيمه، بمراحله الثلاثة التي بدأت بالمدرسة الواقعية التقليدية، التي ظهرت في منتصف القرن العشرين، واستندت في أفكارها إلى مفكرين كميكافيلي وهوبز، انتقالًا إلى المدرسة الواقعية الحديثة، التي وضع أساسها مورغانثاو بعد الحرب العالمية الثانية، انتهاءً بالمدرسة الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز؛ ومن الواضح أنَّ الفكر الواقعي، قد واجه تحديًا بعد التغيير في هيكل النظام الدولي، وبروز عمليات التكامل، والاندماج الاقتصادي، ما عزز من مكانة دور الفاعلين الثانويين، وإضعاف دور الدولة، وقوتها العسكرية نسبيًا(1)، بعد أن أصبحت قوة الدولة لا تقاس بالقوة، وقدرتها العسكرية فقط، بل تعدت للنمو الاقتصادي، والثورة المعلوماتية، وعصر المعرفة، إذ أسهمت المعرفة إسهامًا كبيرًا في تغيير مفاهيم الأمن، وتحولهُ نحو الأمن المعلوماتي، والأمن السيبراني، مع تقديم مفاهيم جديدة للحرب، كحرب الشبكات، والحروب الفضائية.

---

(1) سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، ط 1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، (2003)م، ص 156.

ينظر **أمين هويدي** للأمن القومي على أنَّهُ: "الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها، ومصالحها، في الحاضر، والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية"**(2)**.

في حين الأمن القومي عند **ابراهيم محمود حبيب**، هو: "مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الدولة، وفق خطة تنموية شاملة، لحماية مصالحها الداخلية، والخارجية، من أي تهديد، وبما يضمن تحقيق أهدافها، وغاياتها القومية"**(3)**.

ويذهب **هيثم الكيلاني** إلى أنَّ الأمن القومي، هو: "الأسس والمبادئ التي تضمن قدرة الدولة على حماية الكيان الذاتي من الأخطار القائمة، والمحتملة، وقدرتها على تحقيق الأغراض القومية"**(4)** .

أمَّا **سمير خيري** فيعتقد أنَّ الأمن القومي، هو: "تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الأساسية لأي شعب"**(5)**.

وعرَّف **محمد طه بدوي، ومحمد طلعت الغنيمي**، الأمن القومي، بأنَّهُ: "المجموع الكلي للمصالح الحيوية للدولة، كحماية الإقليم، والاستقلال"**(6)** .

لقد كان **والترليبمان (Walter Lippmann)** من أوائل الذين وضعوا تعريفًا للأمن القومي، عندما عدَّ "الأمة تبقى في وضع آمن، إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في انتصارها في حرب كهذه"**(7)** لكون أمن الدولة يكون مساويًا للقوة العسكرية، ومرادفًا للحرب.

وعرّفهُ **هنري كيسنجر (Henry Kissinger)**، بأنَّهُ: "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقهُ في البقاء"**(8)**.

أمَّا **روبرت ماكنمارا (Robert McNamara)**، فيرى أنَّ "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"**(9)**.

وعرَّفهُ **هارولد براون (Harold Brown)**، بأنَّهُ: "القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة، ووحدة أراضيها، وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العالم، بشروط معقولة، وحماية طبيعتها، ومؤسساتها، وسلطتها من التهديد الخارجي، وضبط حدودها"**(10)**.

---

(2) امين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي، ط 1، دار الطليعة، بيروت، (1975)م، ص7 .

(3) نقلًا عن: ريناس بنافي، المفهوم المعاصر للأمن القومي، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الآتي: http://wa3efoundation.net

(4) هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي وجامعة الدول العربية، مجلة الوحدة، العدد (28)، الرباط، (1987)م، ص75 .

(5) سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي، ط 1، دار القادسية، بغداد، (1983)م، ص18.

(6) محمد طه بدوي - محمد طلعت الغنيمي، دراسات سياسية وقومية، ط1، منشأة المعارف، الاسكندرية، (1963)م، ص283.

(7) نقلًا عن: سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، لبنان، (2008)م، ص14.

(8) نقلًا عن : مسيكة محمد الفضاء السيبراني وتحديات الامن القومي للدول، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور ، المجلد (7)، العدد (4)، الجزائر، (2022)م، ص452 .

(9) روبرت ماكنمارا ، جوهرة الأمن، ط 1، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، (1970)م، ص125 .

(10) نقلًا عن: علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي نموذج تحليلي مقترح ، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، (2005)م، ص32 .

وبيَّن **فردريك هارتمان (Frederik Hartman)** أنَّ الأمن القومي، هو "جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة"**(11)** .

في حين **فرانك تراجر (Frank N.Trager)**، و**كرونينبرج (p.s.Kronenberg)** يعرّفانه، بأنَّه: "ذلك الجزء من سياسة الحكومة، الذي يستهدف خلق شروط سياسية محلية، ودولية، ملائمة، لحماية أو توسيع القيم الحيوية، ضد الأعداء القائمين أو المحتملين"**(12)** .

في سياق ما تقدم، يمكننا القول: إنَّ الأمن القومي كان يتعلق، ويهتم، بسيادة الدولة، وحدودها الجغرافية، ولكن مع التطور التقني، والتكنولوجي، والعلمي، أصبحت لهُ امتدادات في الفضاء السيبراني، والمعلوماتي، وهو ما عرف بالأمن السيبراني، والذي سوف نعرج عليه في ثنايا البحث.

لقد كانت هناك مجموعة من الأسباب، الدافعة نحو الاهتمام بظاهرة الأمن القومي، تمثلت هذه الأسباب بما يأتي**(13)**:

1- التحول في مفهوم المصلحة القومية إلى مسألة ضمان الرفاهية.

2- ازدياد معدل العنف، وتصاعد حدة الصراعات المباشرة، والتي قد تتطور إلى حروب، ومن ثَمَّ سار الاهتمام بالأمن القومي، في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي، والدولي.

3- ازدياد الشعور لدى الدول النامية، بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها القومي، من ناحية الديون الخارجية المستحقة عليها، تهديدًا لأمنها السياسي، والاقتصادي، فضلًا عن تكلفة خدمة الديون، وهي تكلفة تنوء بها كواهل معظم الدول الصغرى، والمتوسطة المدينة.

4- تزايد الاحساس بالقلق، والتوتر الداخلي، والذي يمكن أن يتحول لمظاهر عديدة من عدم الاستقرار، والأمن في الدول الصغيرة.

5- يزداد الاهتمام بالأمن القومي عندما يتحول النظام، من الدولة القومية إلى نظام أوسع، وأكثر شمولًا، كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية، كالمجموعة الاوربية، أو مجموعة الباسفيك* .

6- يظهر الاهتمام بهذا الجانب في حالة تفكك الدول الكبرى، ولاسيَّما الفيدرالية، إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة، إذ يثار هذا الموضوع من زوايا عدة، أبرزها من يتحكم بمقومات الأمن القومي ولاسيَّما العسكرية، كالجيوش، والمعدات، لاسيَّما إذا كانت هذه الدول تمتلك أسلحة نووية، ومن يحمي الجمهوريات والدول الحديثة، خاصة إذا كانت ذات مسحة عرقية، وكيف تتحقق الرفاهية في هذه الدول، وما إذا كانت عملية التحلل هذه سلمية أو عنيفة (صراعية).

---

(11) أحمد شوقي الحنفي، الأمن القومي: دراسة نظرية في الاصول والمفاهيم، مجلة المنار، العدد (40)، باريس، (1985)م، ص34 .

(12) نقلًا عن: علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص32 .

(13) ريناس بنافي، المفهوم المعاصر للأمن القومي، مؤسسة وعي للدراسات والابحاث، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الآتي:
http://wa3efoundation.net

*مجموعة الباسفيك (PCG) : هي مجموعة استثمارية اسيوية خاصة، تأسست عام (1993)م، وتغطى استثماراتها ثلاثة قطاعات أعمال رئيسة، هي: التكنولوجيا، والإعلام، والاتصالات، فضلًا عن الخدمات المالية، والعقارات، وقد حققت سجلًا حافلًا بالنجاحات الاستثمارية، وانشأت شبكة مستدامة طويلة الامد في آسيا، وعبر قطاعات أعمالها الرئيسة، وقد تم اختيارها من قبل مجلة فوربس، كواحدة من أفضل جهات العمل في العالم لعام (2023)م . للمزيد ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مجموعة باسيفيك سينشري: http://www.pcg-group.com

المطلب الثاني: المبادئ العامة للأمن القومي

يتضمن المفهوم العام، والشامل، للأمن القومي، عددًا من المبادئ النظرية العامة، والتي تتمثل بـ(14):

1- إنَّ الأمن القومي مفهوم نظري (مبادئ وقيم)، يؤسس لنشاطات عملية تتمثل بالوظائف، والسياسات، التي يحدد طبيعتها، وتوجهاتها.

2- إنَّ مبادئهُ النظرية، وثوابتهُ القيمية، وما ينجم عنها، ويرتبط بها، من وظائف، وسياسات عملية، تدور كلها حول سلامة الدولة، وأركانها، ومقوماتها، لضمان استقرارها، واستمرارها، وحماية مصالحها الحيوية من الأخطار المحتملة سواء من الداخل أو الخارج، فضلًا عن تلبية احتياجات الدولة، وتحقيق أهدافها، عن طريق توفير الوسائل، والقدرات اللازمة، لتنفيذ سياستها.

3- إنَّ هذه السياسات، والوظائف العملية للأمن القومي، تصاغ نظريًا، وتنفذ إجرائيًا، انطلاقًا من قيم الدولة، وظروفها، واحتياجاتها، ومصالحها، وأهدافها، وقدراتها، مع ضرورة الانتباه للاحتمالات المتعلقة بالمتغيرات الداخلية، والخارجية، وضغوطها السلبية، وتسهيلاتها الايجابية.

4- إنَّ هذه المبادئ، وثوابتها، تمثل جوهر السياسة العليا للدولة، ومحورها، لكونها تُعَدّ المخطط الاستراتيجي العام لمتطلبات الأمن القومي للدولة، وانجاز أهدافها العملية.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن القومي

هناك العديد من الأبعاد التي اندرجت ضمن أبعاد الأمن، لكن ما وقع تحت مظلة الأمن القومي، هي خمسة أبعاد أساسية، هي: **البعد السياسي**، ويتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي، ويكون ذات بعدين، البعد الداخلي، والمتعلق بتماسك الجبهة الداخلية، والسلام الاجتماعي، والوحدة الوطنية، والبعد الخارجي يتمثل بأطماع الدول الأخرى في مقدرات الدولة، ومواردها، ومدى تطابق تلك الدول مع الدولة المقصودة سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، إذ تحكمها مجموعة من المبادئ الاستراتيجية، التي تحدد أولويات المصالح الأمنية، وأسبقيتها داخل الدولة، وخارجها(15) .

أمَّا **البعد العسكري** فيتطلب الحفاظ على أمن الدولة، ودفاعاتها، عن طريق بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري، والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي، من أجل حماية الدولة من العدوان الخارجي، مع احتفاظ الدولة بقوة عسكرية ذات كفاءة قتالية عالية، واستعداد دائم للدفاع عن الدولة، وحدودها، وعمقها الاستراتيجي، إذ تمثل القوة العسكرية الأداة الأساسية الخارجية للدولة، وصياغة دورها القيادي على المستويين الإقليمي، والدولي(16). في حين يهدف **البعد الاقتصادي** إلى توفير المناخ المناسب، لتلبية احتياجات المواطنين داخل الدولة، لتحقيق التقدم، والرفاهية، لمواطني الدولة، ولكون الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا الوطنية، التي تهتم بتنمية موارد الدولة المتاحة، واستخدامها، لتحقيق الأهداف السياسية، إذ يمثل النمو الاقتصادي، والتطور التكنولوجي، وسيلتين أساسيتين لتحقيق مصالح الدولة الأمنية، وبناء قوة الردع

---

(14)علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص ص 34-35 .

(15) عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، ط 1، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، (2016)م، ص3 .

(16) عبد المعطي زكي، مصدر سبق ذكره، ص5 .

الاستراتيجية، مع تنمية التبادل التجاري، وتصدير العمالة، وغيرها الكثير من المؤشرات التي توضح، وتدل، على مدى الاندماج الحاصل ما بين الجانب الاقتصادي، والأمن القومي(17). في حين يكون **البعد الاجتماعي** هدفهُ تحقيق الأمن الاجتماعي، المتمثل بتوفير الأمن، والاستقرار، والاطمئنان، لأفراد المجتمع، مع تنمية الشعور بالانتماء، والولاء، وبتحقيق العدالة الاجتماعية لا يوجد خطر على الأمن القومي، لكون الشعب ملتفًا حول قيادته السياسية، والعكس يحصل عندما يكون الظلم الاجتماعي حاضرًا، يؤدي إلى تهديد حقيقي للأمن القومي، يصعب فيما بعد السيطرة عليه، خصوصًا بعد تفاقم مشكلات البطالة، والصحة، والتعليم(18). وأخيرًا **البعد الثقافي** إذ يحافظ هذا البعد على الأمن القومي، عن طريق حماية الفكر، والمعتقدات، والعادات، والتقاليد، وهذا سيعزز مصادر القوة الوطنية في الميادين كافة، لمواجهة التحديات الداخلية، والتهديدات الخارجية. وللثقافة دور بالغ الأهمية في تحصين المجتمع، من الاطروحات الثقافية للعولمة، وصراع الحضارات، فإذا أخذناه بمعناه الواسع فسيشمل الفكر، والثقافة، والإعلام، والفنون، والآداب. ويعني الأمن القومي هنا، تمكين الشعوب من ممارسة منظومة قيمهم الخاصة على أرضهم المستقلة(19). وفيما يأتي مخطط وضعتهُ الباحثة، لتوضيح الأبعاد الخمسة للأمن القومي:

شكل (1) أبعاد الأمن القومي

المصدر: المخطط من إعداد الباحثة

(17) محمد عاطف امام، الفضاء الإلكتروني وأثره على الأمن القومي للدول: الحروب الإلكترونية نموذجًا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، (2022)م، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، عبر الرابط الآتي: https://democraticac.de

(18) صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة الجزائر- تونس- المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2011)م، ص47 .

(19) شباح فتاح - بوصوردي صليحة، الأمن الثقافي ودوره في المحافظة على الهوية الوطنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (10)، العدد (2)، الجزائر، (2021)م، ص63 .

المطلب الرابع: أهداف الأمن القومي وخصائصهُ

تتمثل الأهداف الوظيفية التي يسعى الأمن القومي إلى تحقيقها في الدولة، من أجل بناء أمني متكامل على المستويات كافة، وحددت هذه الأهداف بما يأتي(20):

1- بناء الدولة بما يحقق التكامل، والانسجام، بين مؤسسات الدولة، ونظامها السياسي.

2- بناء الأمة بما يضمن الالتزام، والولاء، بسبب نشر الثقافة، وتعميق التطور الذهني، بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في الدولة، ومؤسساتها.

3- المشاركة عن طريق مساهمة الجماعات الاجتماعية، من أجل التأثير في صناعة القرارات، بما يحقق مصالحها ضمن تصورات صانع القرار، وفقًا لتطلعات هذه الجماعات.

4- إعادة توزيع الدخل، وتخطيط الاقتصاد، بما يحقق الرفاهية، والتقدم اقتصاديًا، واجتماعيًا.

5- الردع عن طريق منع أي عمل عنيف، يصدر من قبل الطرف الآخر (الخصم)، والتي تقف دون مستوى الهجوم المباشر.

ويتميز الأمن القومي بعدد من الخصائص، تمَّ حصرها بأربع خصائص أساسية، هي:

1- إنَّ الأمن القومي يمثل خلاصة التفاعل بين عدة عوامل داخلية، وإقليمية، ودولية؛ فالداخلية منها تعني بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة من قبل قوى خارجية، أمَّا الإقليمية فتتمثل بعلاقة الدولة مع الدول المجاورة لها في المنطقة الجغرافية، في حين الدولية فتعني أبعاد علاقات الدولة في المحيط الدولي، وطبيعة تحالفاتها الدولية، وعلاقتها بالدول العظمى(21).

2- إنَّ الأمن القومي ذو جانبين، الأول موضوعي يمكن تحديده بمكوناته، وعناصره، والتعبير عنهُ كميًا، والثاني معنوي يتعلق بالروح المعنوية، ومدى ارتباط الشعب بالنظام السياسي. ولا بدَّ لأي دراسة متكاملة أن تأخذ بنظر الاعتبار كلا الجانبين(22).

3- إنَّهُ ظاهرة تتسم بالحركة، والتغيير، فهو ليس مرحلة تصلها الدولة، وتستقر عندها؛ ولا يمكن عدَّه حقيقة ثابتة تحققها الدولة مرة واحدة وإلى الأبد، أي بمعنى إذا كان الأمن القومي يعرف مجموعة من الثوابت، فإنَّ هناك ايضًا عددًا من المتغيرات التي تكسبهُ خاصية الدينامية(23).

4- إنَّ الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة؛ إذ لم يذكر التأريخ دولة تمكنت من فرض سيطرتها على امكانات العالم، وأحكمت سيطرتها عليه، وحققت لنفسها الأمن المطلق(24). ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هناك ثوابت، ومحددات، ومتغيرات، للأمن القومي، على أساسها تصاغ الخطط الاستراتيجية للدولة، إذ إنَّهُ لا يمكن لأي مخطط أو صانع قرار في الدولة، أن يغفل حقائق الجغرافيا، وتراكمات التأريخ، والثقافة، والدين، في أثناء رسم الخطة الاستراتيجية للدولة، ووضعها.

---

(20) مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الاسلامية والأمن القومي الغربي، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، (1999)م، ص105.

(21) محمود محمد خليل، الأمن في الاسلام، ط 1، دار النهضة، القاهرة، (2000)م، ص29 .

(22) علاء عبد الحفيظ محمد، المواءمة بين اعتبارات الامن والممارسة الديمقراطية: التجربة الأمريكية نموذجًا، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، (2014)م، ص 42 .

(23) محمود محمد خليل، مصدر سبق ذكره، ص30 .

(24) علاء عبد الحفيظ محمد، مصدر سبق ذكره، ص42 .

المبحث الثاني
ما هية الأمن السيبراني و أبعادهُ

مع تصاعد الاعتماد العالمي على التقنية، والتكنولوجيا، بات الأمن السيبراني أحد المفاهيم الأساسية، التي تهدف إلى حماية الأنظمة المعلوماتية، والبيانات، والشبكات، من التهديدات، والهجمات الإلكترونية، وقد سلط هذا المبحث الضوء على مراحل تطور الأمن السيبراني، وبيان مفهومهُ، ومكوناته الأساسية، التي تجعلهُ ركيزة أساسية في استراتيجيات الأمن القومي الحديثة.

المطلب الأول: مراحل التطور السيبراني

إنَّ التطورات الكبيرة التي وصلتها التقنية المعلوماتية، أدت إلى تطور مفهوم الأمن –حاله حال بقية القطاعات التي وصلها التقدم التكنولوجي- وصولًا إلى ما وصلنا إليه اليوم في الفضاء الرقمي، وظهر ما يعرف بالأمن السيبراني، إذ مرَّ الأخير بعدة مراحل وصولًا لما هو عليه اليوم، وقد تمَّ تحديد هذه المراحل وفقًا للمخطط الآتي:

شكل (2) مراحل التطور الرقمي (السيبراني)

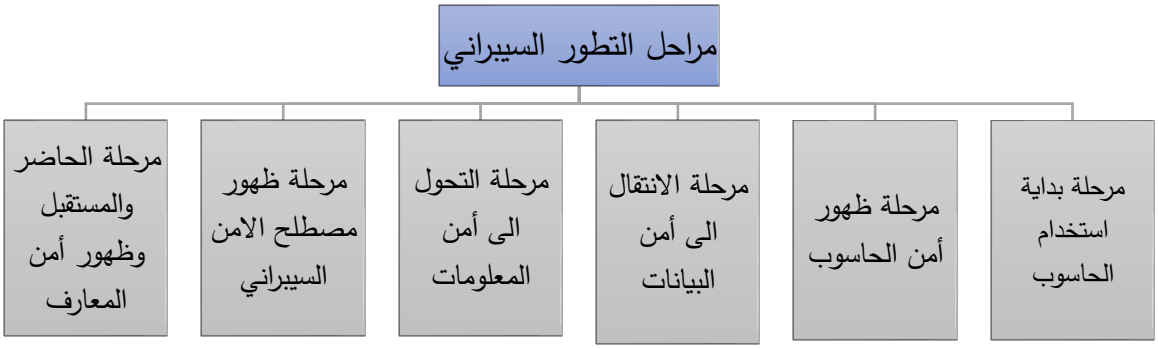

المصدر: المخطط من إعداد الباحثة

لقد تمَّ تحديد المراحل الأساسية للتحول السيبراني، وبناءً على المخطط السابق في ست مراحل أساسية، تمثلت بما يأتي(25):

- المرحلة الأولى: وهي مرحلة استخدام الحواسيب، وكانت في الاربعينيات والخمسينيات، حيث كان الأفراد يستخدمون الحاسوب، ويعدون البرامج بأنفسهم، ومسؤولون عن صيانتها، وكان جلّ اهتمامهم في كيفية توفير البيئة اللازمة لهذه الحاسبات، والتي كانت كبيرة جدًا.

(25) علاء عبد الرزاق محمد السالمي، المدخل إلى الأمن السيبراني، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، (2021)م، ص ص 31-32 .

- المرحلة الثانية: مرحلة ظهور مصطلح أمن الحاسوب (Computer Security)، والتي بدأت في الستينيات، ليعنى بحماية الحاسوب بعد تزايد استخدامه، والتعامل مع عدد كبير من البيانات.
- المرحلة الثالثة: مرحلة الانتقال إلى أمن البيانات (Data Security)، وبدأت في السبعينيات، إذ رافق هذه المرحلة استخدام كلمات السر البسيطة، للسيطرة على من يحاول الوصول إلى البيانات، مع اتخاذ بعض الاجراءات الاضافية لحماية المواقع.
- المرحلة الرابعة: هي مرحلة التحول إلى أمن المعلومات (Information Security)، وكان ذلك في الثمانينيات والتسعينيات، وهو بداية الأمن السيبراني الفعلية، إذ تمَّ التركيز في المحافظة على شبكات المعلومات، وتكاملها، ودرجة توثيقها.
- المرحلة الخامسة: هي المرحلة الحقيقية للأمن السيبراني (Cyber Security)، نظرًا للتطورات السريعة ولاسيَّما بعد انتشار شبكات الانترنت، وزيادة المستخدمين، وأصبح متناولًا بيد الجميع من دون استثناء .
- المرحلة السادسة: وهي مرحلة سوف يكون الانتقال بها من مصطلح الأمن السيبراني، إلى مصطلح أمن المعارف (Knowledge Security) في الوقت الحاضر، والمستقبل القريب، بسبب انتشار الذكاء الاصطناعي، وزيادة معدلات نقل البيانات، والتفاعل بين الشبكات، فضلًا عن التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المعلوماتية.

وعليه إذا أردنا بيان بعض التعريفات المتعلقة بالأمن السيبراني، نجد تعريف وزارة الدفاع الأمريكية، التي تبين فيه أنَّ الأمن السيبراني، هو: "جميع الاجراءات التنظيمية المطلوبة لضمان أمن المعلومات بجميع أشكالها الإلكترونية، والمادية، وأمن الأنظمة، والشبكات، إذ يتم تخزين المعلومات، والوصول إليها، ومعالجتها، ونقلها، بما في ذلك الاحتياطات المتخذة للوقاية من الجريمة، والهجوم، والتخريب، والتجسس، والحوادث"**(26)** .

وعرَّفه آخرون بأنَّهُ: "عملية حماية الأنظمة، والبيانات، والاتصالات، والشبكات الموجودة والمتصلة بالإنترنت، ضد الهجمات الرقمية"**(27)** .

وعُرِّف أيضًا بأنَّهُ: "فرع من فروع التكنولوجيا يعنى بحماية الأنظمة، والممتلكات، والشبكات، والبرامج، من الهجمات الرقمية التي تهدف عادة للوصول إلى المعلومات الحساسة، أو تغييرها، أو اتلافها، أو ابتزاز المستخدمين للحصول على الأموال، أو تعطيل العمليات التجارية"**(28)** .

في حين عرَّفهُ الاتحاد الدولي للاتصالات، بأنَّهُ: "عبارة عن مجموعة الوسائل التقنية، والتنظيمية، والإدارية، التي يتم استخدامها لمنع الاستخدام غير المصرح به، وسوء الاستغلال، واستعادة المعلومات الإلكترونية، ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها، وذلك بهدف ضمان توافر عمل نظم المعلومات، واستمراريته، وتعزيز حماية البيانات الشخصية، وسريتها، وخصوصيتها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين، والمستهلكين، من المخاطر في الفضاء السيبراني"**(29)** .

---

(26) نقلًا عن: ايمان عبد القادر، أثر الفضاء السيبراني على الأمن القومي العربي خلال الفترة من 2011 حتى 2023، دراسات استراتيجية، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، العدد (3)، السنة 2، مصر، (2024)م، ص107 .

(27) المركز الوطني للأمن السيبراني، ما هو الأمن السيبراني؟ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي: https://www.ncss.gov.bh

(28) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الآتي: https://hbrarabic.com

(29) التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، هيئة الأمم المتحدة، (2010)م .

كما عُرِّف بأنَّهُ: "مجموعة من الوسائل الإدارية، والتقنية، التي تعنى بالمعلومات غير المصرح بها، ويعمل على ضمان توافر تأمين سرية المعلومات، وخصوصيتها، وتأمين سرية المحافظة على هذه المعلومات، بهدف حماية المواطنين، والمؤسسات الحكومية، من أي هجمات إلكترونية تتعرض لها دولهم"(30) .

المطلب الثاني: مكونات الأمن السيبراني

يتكون الأمن السيبراني من عناصر أساسية، وحيوية، لحماية الأصول الرقمية، والبيانات الحساسة، في عالمنا اليوم، إذ يشكِّل أمن الشبكات، وحماية نقاط النهاية، وتشفير البيانات، والتوعية الأمنية، والتدريب عليها، والاستجابة للحوادث، وإدارتها، وإدارة الهوية، والوصول مجتمعة تعدُّ هي العمود الفقري لإطار عمل متين للأمن السيبراني، ومع استمرار تطور التهديدات السيبرانية، وتحدياتها، يُعَدّ فهم هذه المكونات، وتطبيقها، أمر مهم جدًا للمؤسسات، والأفراد، على حدٍّ سواء، من أجل وضع حدٍّ للمخاطر بفعَّالية، والحفاظ على المرونة في مواجهة هذه الهجمات السيبرانية(31). ومن أهم هذه المكونات:

شكل (3) مكونات الأمن السيبراني

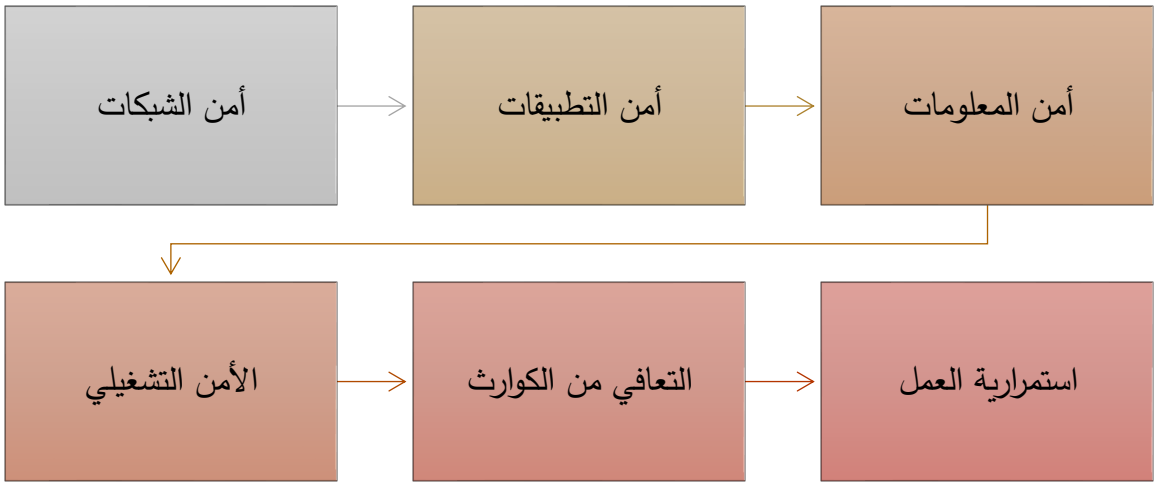

المصدر: المخطط من إعداد الباحثة

فمكونات الأمن السيبراني، وفقًا للمخطط التوضيحي في الأعلى، تتمثل بـ(32) :

(1) أمن الشبكات: وهي اجراءات تستخدم من قبل الأفراد، والشركات، والمؤسسات، من أجل حماية شبكات المؤسسة المعنية من الاختراق.

(2) أمن التطبيقات: وتتمثل بوضع التدابير اللازمة لحماية البرامج من الفيروسات الضارة، وعدم سرقة المعلومات السرية.

---

(30) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي: https://www.ammonnews.net

(31) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي: https://digitdefence.com

(32) مسيكة محمد، مصدر سبق ذكره، ص458 .

(3) أمن المعلومات: ويقصد بها الضوابط الخاصة بخصوصية المعلومات، وضمان حمايتها، والوصول إليها بسهولة عند الحاجة.

(4) الأمن التشغيلي: ويتمثل بعمليات الحماية التامة للمعلومات، ومعالجة تخزين البيانات .

(5) التعافي من الكوارث: وهي مجموعة خطوات تستخدمها المؤسسات للحد من التهديدات، أو فقدان المعلومات .

(6) استمرارية العمل: وهي خطة تتبعها المؤسسات، أو الشركات، لمواصلة العمل في أثناء خرق المعلومات، على الرغم من الموارد المتأثرة(33) .

المطلب الثالث: أشكال التهديد السيبراني

يمكن أن تتخذ تهديدات الأمن السيبراني، شكل ثغرات أمنية متنوعة، يمكن استغلالها في الأنظمة، والشبكات، للوصول إلى المعلومات غير المصرح بها، ممَّا يتسبب بتسريب البيانات، وتعطيلها، ويشمل هذا كل الأنشطة الخبيثة التي تهدد المعلومات، وحرمتها، وقد تتسلل هذه التهديدات لأنظمتها، عبر تهديدات البرامج الضارة، كالفيروسات، والديدان، وبرامج الفدية، والتجسس، مما يؤدي إلى سرقة البيانات الأساسية، واتلافها(34). لكن على الرغم من تعدد مصادر التهديد، والتي بدورها تهدد الأمن القومي، تبقى هناك تهديدات مباشرة ذات تأثير، واحتمال حدوث عالية، تندرج تحت ما يأتي(35):

أ- الهجمات السيبرانية (Cyber Attacks): وهي أخطر مصادر تهديد الأمن القومي، وتتم هذه الهجمات عبر شبكة الإنترنت، بهدف التدمير أو التجسس أو التزييف، عن طريق أجهزة الحاسوب، أو الهواتف الذكية، بل أحيانًا تشمل الأجهزة غير المتصلة بالإنترنت، كالمولدات، والمحركات، والتي يمكن تدميرها عبر فايروسات الحاسوب، وتكون الخسائر هنا فادحة جدًا، ولاسيَّما إذا كان المقصود منها البنية التحتية للدولة.

ب- الحروب السيبرانية (Cyber Warfare): ويقصد بها توظيف القدرات السيبرانية لتحقيق أغراض عدة، وتخلص لهدف أساسي واحد، يتمثل في تحقيق الآثار العسكرية ضمن الفضاء الإلكتروني، وعليه فإنَّ مفهوم الحروب السيبرانية في معناها الإجرائي، هي: "الهجمات التي تشنها بعض الدول، ويكون مسرحها هو الفضاء الإلكتروني، بغرض الحاق الضرر بالمنشآت، والبنى التحتية، والأهداف العسكرية للدولة، التي تعرضت للهجوم، وتتميز هذه الحروب بأنَّها يمكن أن تكون من فاعلين غير الدول، فيكون هناك صعوبة في تحديد العدو، والجهة المهاجمة"(36). وهناك من يعدُّ الدولة هي الفاعل الرئيس في مثل هذه الحروب، إذ بدأت بعض الدول الاستعداد لهذا النوع من الحروب، سواء عن طريق إنشاء جيوش سيبرانية إلى جانب قواتها المسلحة النظامية، أو عن طريق إبرام الاتفاقيات السياسية، والعسكرية، بعدم شنّ أي هجمة سيبرانية، مثل الاتفاقية المنعقدة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والتي عقدت في عام (2015)م(37) .

ج- الإرهاب السيبراني (Cyber Terrorism): يُعَدُّ تهديدًا واضحًا للأمن القومي للدولة، والذي يتضح من خطورة توظيف التقنيات الذكية، في تنفيذ الهجمات الإرهابية السيبرانية عبر الفضاء السيبراني، أو باستخدام الربورتات،

---

(33) وللمزيد ينظر : باسم علي خريسان، الفضاء السيبراني مدخل ابستيمولوجي، ط1، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد، (2021)م ، ص ص 103-104 .

(34) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر الرابط الآتي: https://www.sentinelone.com

(35) مسيكة محمد، مصدر سبق ذكره، ص454 .

(36) حنان دريسي، الحروب السيبرانية: تحول في أساليب القتال وثبات في المبادئ والأهداف، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد (6)، العدد (1)، الجزائر، (2025)م، ص916 .

(37) مسيكة محمد، مصدر سبق ذكره، ص457 .

والطائرات المسيرة، لشنّ الهجمات، وتنفيذها، أو حتى باستخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد في تصنيع الأسلحة. وقد كان (باري كولين)* من أوائل المستخدمين لهذا المصطلح، وكان ذلك في ثمانينيات القرن الماضي، والذي واجه صعوبة في وضع تعريف شامل لهذا النوع من الإرهاب، لكنَّه تبنى تعريفًا للأمن السيبراني يفيد بأنَّه: "هجمات إلكترونية غرضها تهديد الحكومات، أو العدوان عليها، سعيًا إلى تحقيق أهداف سياسية، أو دينية، أو ايديولوجية، وإنَّ الهجمة يجب أن تكون ذات أثر مدمر، وتخريبي مكافئ للأفعال المادية للإرهاب"**(38)**. ولا يفوتنا ذكر أنَّ التنظيمات الإرهابية قد استخدمت التقنية، ومخرجاتها، في عدة أعمال أبرزها التجنيد، والدعاية، والتمويل، من مصادر مجهولة، وخفية، فضلًا عن صناعة الأسلحة، وتنفيذ أعمالها الإرهابية.

المطلب الرابع: مجالات التهديد السيبراني وأهميتهُ

تتمثل أهم مجالات التهديدات السيبرانية (الإلكترونية)، في**(39)** :

- الهندسة الاجتماعية (Social Engineering): وهي نوع من أنواع الهجوم على السرية، وتنطوي عليها عمليات التلاعب النفسي في أداء الأعمال، أو دفع الضحية للإدلاء بمعلومات مهمة.
- التهديدات المستمرة المتقدمة (Advanced Persistent Threats): وهي نوع من أنواع الهجوم على النزاهة، يتسلل فيها مستخدم غير مصرح به للشبكة، ويبقى فيها فترة طويلة لغرض سرقة البيانات، مع عدم الإضرار بالشبكة، وتحدث هذه عادة في القطاعات ذات المعلومات المهمة جدًا، كالدفاع، ومؤسسات التصنيع، ومنصات التمويل .
- البرامج الضارة والتجسسية (Malware): وهي نوع من أنواع الهجوم على الحاسوب، والشبكة، وإتلافه دون معرفة المالك. وتتضمن الأنواع الشائعة من البرامج الضارة، كبرامج التجسس (Spyware و Keyloggers)، والفيروسات.

للأمن السيبراني أهمية كبيرة على الفرد، والمجتمع، والدولة، ككل؛ فعلى مستوى الفرد، الأمن السيبراني مهم في حماية البيانات الشخصية، والصور، والملفات، والحاسبات الشخصية، وكلمات المرور، والحسابات المصرفية، والبنكية. أمَّا على مستوى المجتمع، عن طريق حماية المجتمع من الهندسة الاجتماعية، واستهداف السلوك الاجتماعي، من بيانات، وخصوصيات المجتمع. أمَّا على مستوى الدولة، فعن طريق حماية أمنها الإلكتروني، وأنظمتها المالية، والاقتصادية، والعسكرية، وجميع شبكاتها، من الهجمات الإلكترونية، والقرصنة، والتعطيل**(40)**. وبناءً على ذلك، هناك عدة فوائد للأمن السيبراني، حددت بالآتي**(41)**:

1- توفير الحماية الفائقة لخصوصية المعلومات، والإبقاء على سريتها.
2- الحفاظ على المعلومات، وسلامتها، وتجانسها.
3- تحقيق وفرة البيانات، وجاهزيتها عند الحاجة إليها.

---

*باري كولين : هو زميل أبحاث أول في معهد الامن والاستخبارات في كاليفورنيا .

(38) صلاح مهدي هادي الشمري- زيد محمد علي اسماعيل ، الامن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد (12)، العدد (62)، بغداد ، (2020)م، ص281 .

(39) علاء عبد الرزاق محمد السالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 124-125.

(40) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر الرابط التالي : https://www.handrah.com

(41) علاء عبد الرزاق محمد السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 .

4- حماية الأجهزة، والشبكات ككل، من الاختراقات، لتكون درعًا حصينًا للمعلومات، والبيانات.

5- كشف نقاط الضعف، والثغرات، في الأنظمة، والسيطرة عليها، ومعالجتها.

6- استخدام الأدوات الخاصة بالمصادر المفتوحة، وتطويرها، لتحقيق مبادئ الأمن السيبراني .

7- توفير بيئة عمل آمنة في أثناء العمل عبر الشبكة العنكبوتية.

خامسًا: طبيعة العلاقة بين الأمن السيبراني والأمن القومي

تُعَدّ العلاقة بين الأمن السيبراني، والأمن القومي، علاقة تكاملية وذات طابع استراتيجي، إذ باتت التهديدات السيبرانية تمثل خطرًا مباشرًا على سيادة الدولة، واستقرارها الداخلي. ومع تزايد الاعتماد على الفضاء الرقمي في المجالات الحيوية، كالدفاع، والاقتصاد، والبنية التحتية، أصبحت حماية الفضاء السيبراني ضرورة ملحة لضمان الأمن القومي، فالهجمات السيبرانية قادرة على إحداث شلل في مؤسسات الدولة، وتعطيل الخدمات العامة، بل حتى التأثير في اتخاذ القرار السياسي، لذلك لم يعد الأمن القومي مقتصرًا على الحدود الجغرافية فقط، بل يشمل الحماية الرقمية والمعلوماتية ايضًا.

لقد أصبح الدفاع السيبراني لا يقل أهمية عن الدفاع العسكري التقليدي، بعد أن أصبحت الحرب الإلكترونية تترجم الصراعات الواقعية بين مختلف الفواعل الدولية، إذ عملت أغلب الدول على تطوير قدراتها الرقمية، عن طريق وضع استراتيجيات سيبرانية، تترجم تصوراتها وفقًا لمصالحها، وتوجهاتها العملية المتعلقة بهذا الجانب، إذ تعمل الجيوش السيبرانية على جعل هذه الاستراتيجيات قابلة للتحقيق ومنها العراق، وأغلب الدول العربية على غرار روسيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية(42).

أمَّا بالنسبة للاستراتيجية الوطنية العراقية للأمن السيبراني، فهي استراتيجية تقوم باتخاذ تدابير متماسكة، واجراءات مضادة ضد التهديدات السيبرانية، من أجل تأمين الفضاء الرقمي العراقي، وحمايته، بل حتى الدفاع عنه. ومن هذه التهديدات: الجريمة الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني، والصراع السيبراني، والتجسس السيبراني، وأخيرًا إساءة معاملة الأطفال، واستغلالهم عبر الانترنت(43) .

ومن الجدير بالذكر، إنَّ استراتيجية الأمن السيبراني يجب أن تتضمن بنية أمنية قوية، ذات طبقات حماية متعددة، موزعة عبر أجهزة الحاسوب، والبرامج، والشبكات الخاصة بالمؤسسة. ومع وقوع الهجمات السيبرانية، يجب أن تعمل جدران الحماية، وبرامج مكافحة الفيروسات، وبرامج مكافحة التجسس، وأدواتها، على إدارة كلمات المرور في تناسق تام، لتتفوق على المجرمين السيبرانيين. ومع وجود الكثير من المخاطر، ليس مبالغة إذا اعتقدنا أنَّ أدوات وخبراء الأمن السيبراني، بمنزلة خط الدفاع الأخير بين المعلومات الأكثر أهمية لدينا، والفوضى الرقمية الحاصلة(44).

تعمل استراتيجية الأمن السيبراني العراقية، على تكوين استراتيجية منسقة، وتستجيب بشكل ديناميكي للتهديدات التي تواجه الأمن القومي، وإنَّ من مظاهر التهديد الفعلي للأمن الوطني الناشئة، التعرض للمخاطر بسبب الوجود غير المنسق في الفضاء السيبراني. وفي سياق التحديات الأمنية الفورية، والمستقبلية، تهدف هذه الاستراتيجية إلى

---

(42) حنان دريسي، مصدر سبق ذكره، ص920 .

(43) استراتيجية الأمن السيبراني العراقي، مستشارية الأمن الوطني – امانة سر اللجنة الفنية العليا لأمن الاتصالات والمعلومات، ص 2، عبر الرابط الآتي: https://www.itu.int

(44) باسم علي خريسان، مصدر سبق ذكره، ص102 .

حماية البنى التحتية المعلوماتية الوطنية في مختلف المجالات، ولأجل ذلك يجب تحديد المجالات التي من الضروري العمل عليها في إطار تنفيذي متناسق، من أجل الارتقاء بمستوى العراق السيبراني، ولخلق بيئة سيبرانية آمنة، ومتكاملة(45).

أمَّا فيما يخص مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجية، فإنَّها توزعت على ثلاث مراحل أساسية: **المرحلة الأولى (معالجة المخاوف)** ومدتها سنة واحدة، ويتم العمل بإيجاد الحلول، والتدابير، والاجراءات، لسد الفجوة الأمنية السيبرانية، ومعالجة أوجه الضعف الأساسية، وإنشاء منصة مركزية لآلية عمل الأمن السيبراني، مع مراعاة زيادة الوعي بهذا الأمن، وآثاره في الأمن القومي العراقي، والاعتماد على فريق الاستجابة للحوادث السيبرانية العراقي في هذه المرحلة، والعمل على طرح مسودات للقوانين المتعلقة بالفضاء السيبراني، والعمل على طرح اسم الدولة العراقية في مجال الأمن السيبراني عالميًا، مع العمل المتواصل للحضور دوليًا. أمَّا **المرحلة الثانية (بناء البنية التحتية)** ومدتها ثلاث سنوات، تقوم على إعداد ما يلزم من العمليات، والمعايير، والتدابير المؤسساتية، وبناء القدرات بين الباحثين، والمختصين بأمن المعلومات، مع العمل على استحداث اختصاص جامعي مختص، واضافة تخصص يعنى بالجنائيات الرقمية، وطرق التحقيق، والاثبات، في القضايا المتعلقة بالجرائم المعلوماتية، فضلًا عن المناهج، والتخصصات المعنية بهذا الجانب. في حين **المرحلة الثالثة (تطوير الاعتماد على الذات)** ومدتها خمس سنوات وما بعدها، تنفذ عن طريق تطوير الاعتماد على الذات، من حيث التكنولوجيا، والمهنيين، ورفد المؤسسات الحكومية بخريجي اختصاص الأمن السيبراني، مع ضرورة مراقبة آليات الامتثال للخطط، والمعايير القياسية الموضوعة للأمن السيبراني العراقي، وأخيرًا تقييم الآليات، وتحسينها(46) .

على ضوء ما تقدم، يتضح أنَّ العلاقة ما بين الأمن السيبراني، والأمن القومي، علاقة تكاملية حتمية، إذ لا يمكن الحفاظ على أمن الدولة من دون تأمين الفضاء الرقمي (السيبراني) من التهديدات الرقمية، لذلك يشكّل الأمن السيبراني بعدًا استراتيجيًا رئيسًا في منظومة الأمن القومي، ويتطلب ذلك تبني سياسات متكاملة، تعزز من القدرات الوطنية في مواجهة التحديات السيبرانية.

الخاتمة

لقد أصبح الأمن السيبراني عنصرًا لا غنى عنه، في إطار الأمن القومي للدول، لاسيَّما مع تزايد الاعتماد على البنى التحتية الرقمية، وتنامي التهديدات الإلكترونية، والتي تتسم بالتعقيد، والسرعة؛ وأكدت العديد من الحكومات أنَّ الأمن القومي، لم يعدّ مقتصرًا على الحماية العسكرية التقليدية، بل توسع ليشمل الفضاء الرقمي الذي بات ساحة للصراعات السيبرانية، والتجسس، والهجمات، التي قد تضرّ بالاقتصاد الوطني، والمؤسسات الحكومية، ومن ثمَّ تهدد الاستقرار المجتمعي .

إنَّ هذا التحول الرقمي يفرض على الدول ضرورة تطوير منظومات متكاملة، تجمع بين الأدوات التقنية، والسياسات التنظيمية، والملاكات البشرية المؤهلة، فضلًا عن تعزيز التعاون الدولي لمواجهة تهديدات عابرة الحدود، ولا يمكن تحقيق أمن وطني فعَّال، من دون فهم عميق لطبيعة العلاقة بين الأمن السيبراني، والأمن القومي، وضرورة ادماج الأول كركيزة أساسية ضمن الاستراتيجيات الوطنية؛ إذ تبين أنَّ الفجوات في القدرات السيبرانية، وضعف التنسيق

---

(45) علاء عبد الرزاق محمد السالمي، مصدر سبق ذكره، ص306 .

(46) استراتيجية الأمن السيبراني العراقي، مصدر سبق ذكره، ص12.

بين الجهات المعنية، وعدم كفاية التشريعات، تشكّل عوامل تعيق بناء منظومة أمنية قوية، وموحدة. وعليه يتطلب الحفاظ على الأمن القومي في العصر الرقمي، اتباع منهج شمولي يستند إلى تخطيط استراتيجي متكامل، واستثمار في التعليم، والتدريب، فضلًا عن تحفيز البحث والتطوير في هذا المجال.

وبعد البحث والدراسة، توجب علينا وضع عدد من التوصيات، وكما يأتي:

1- تعزيز الأطر القانونية، والتنظيمية، عن طريق تحديث القوانين الوطنية المتعلقة بالأمن السيبراني، لتشمل الجرائم الإلكترونية، وحماية البيانات، ومسؤوليات المؤسسات، مع وضع آليات واضحة لتطبيقها، ومراقبتها.

2- بناء القدرات البشرية، والتقنية، وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال، مع ضرورة توفير البنية التحتية التقنية المتطورة، التي تتيح رصد التهديدات السيبرانية بشكل فوري، وفعَّال.

3- تعزيز التنسيق المؤسسي عن طريق تأسيس هيئة وطنية موحدة، تنسق بين الجهات الأمنية، والعسكرية، والمدنية، لضمان تبادل المعلومات بشكل سريع، وتنسيق الردود على الهجمات السيبرانية.

4- تطوير برامج التوعية، والتثقيف، بنشر ثقافة الأمن السيبراني بين الموظفين الحكوميين العاملين في القطاعات الحيوية، والمواطنين، للحد من مخاطر الهجمات الناجمة عن الخطأ البشري أو الاهمال.

5- تشجيع المشاركة المجتمعية، والقطاع الخاص، باعتبارهم شركاء مهمين في حماية الفضاء الرقمي، والحفاظ على أمن المعلومات .

6- وضع خطط استجابة للطوارئ السيبرانية بتطوير الخطط الوطنية للاستجابة السريعة والفعالة للحوادث والهجمات السيبرانية تتمثل بوضع سيناريوهات متعددة لضمان استمرارية الخدمات الحيوية وتقليل الاضرار المتوقعة .

7- تعزيز التعاون الاقليمي والدولي بتوقيع الاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية لأجل تبادل المعلومات الامنية وادارة الحوادث السيبرانية المشتركة ومكافحة الجرائم الالكترونية العابرة للحدود .

المصادر

- التقارير الدولية الرسمية

1- التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات ، هيئة الامم المتحدة ، 2010م .

- الكتب

1- أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1975م.

2- باسم علي خريسان، الفضاء السيبراني مدخل ابستيمولوجي، ط1، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد، 2021م.

3- روبرت ماكنمارا، جوهرة الأمن، ط1، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م.

4- سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2003م.

5- سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي، ط1، دار القادسية، بغداد، 1983م.

6- عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، ط1، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، 2016م.
7- علاء عبد الحفيظ محمد، المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية التجربة الامريكية نموذجًا، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014م .
8- علاء عبد الرزاق محمد السالمي، المدخل إلى الأمن السيبراني، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2021م.
9- علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي نموذج تحليلي مقترح، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2005م.
10- محمد طه بدوي- محمد طلعت الغنيمي، دراسات سياسية وقومية، ط1، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1963م.
11- محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، ط1، دار النهضة، القاهرة، 2000م.
12- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإسلامية والأمن القومي الغربي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، 1999م.

- المجلات العلمية

1. أحمد شوقي الحنفي، الأمن القومي: دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم، مجلة المنار، العدد (40)، باريس، (1985)م
2. إيمان عبد القادر، أثر الفضاء السيبراني على الأمن القومي العربي خلال الفترة من (2011) حتى (2023)، دراسات استراتيجية، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، العدد (3)، السنة (2)، مصر، (2024)م .
3. حنان دريسي، الحروب السيبرانية: تحول في أساليب القتال وثبات في المبادئ والأهداف، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد (6)، العدد (1)، الجزائر، (2025)م .
4. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، لبنان، (2008)م .
5. شباح فتاح - بوصوردي صليحة، الأمن الثقافي ودوره في المحافظة على الهوية الوطنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (10)، العدد (2)، الجزائر، (2021)م .
6. صلاح مهدي هادي الشمري- زيد محمد علي اسماعيل، الأمن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد (12)، العدد (62)، بغداد، (2020)م.
7. مسيكة محمد الفضاء السيبراني وتحديات الأمن القومي للدول، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، المجلد (7)، العدد (4)، الجزائر، (2022)م .
8. هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي وجامعة الدول العربية، مجلة الوحدة، العدد (28)، الرباط، (1987)م .

- الرسائل الجامعية

1- صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظلّ تنامي العولمة: دراسة مقارنة الجزائر- تونس- المغرب، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2011)م .

- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

1- ريناس بنافي، المفهوم المعاصر للأمن القومي، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي: http://wa3efoundation.net

2- مجموعة باسيفيك سينشري، http://www.pcg-group.com

3- محمد عاطف إمام، الفضاء الإلكتروني وأثره على الأمن القومي للدول: الحروب الإلكترونية نموذجًا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، (2022)م، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، عبر الرابط الآتي: https://democraticac.de

4- المركز الوطني للأمن السيبراني، ما هو الأمن السيبراني؟ شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط الآتي: https://www.ncss.gov.bh

5- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط الآتي: https://hbrarabic.com

6-شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط الآتي: https://www.ammonnews.net

7- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط الآتي: https://digitdefence.com

8- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، عبر الرابط الآتي: https://www.sentinelone.com

9- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، عبر الرابط الآتي: https://www.handrah.com

10- استراتيجية الأمن السيبراني العراقي، مستشارية الأمن الوطني– أمانة سر اللجنة الفنية العليا لأمن الاتصالات والمعلومات، ص 2، عبر الرابط الآتي: https://www.itu.int